



# NEWS

OBJECTIVE ANALYSIS.  
EFFECTIVE SOLUTIONS.

RAND Offices Santa Monica, CA • Washington, DC • Pittsburgh, PA • Jackson, MS • Doha, QA • Cambridge, UK

OFFICE OF  
MEDIA RELATIONS  
703-413-1100 x5117  
and 310-451-6913

media@rand.org  
[www.rand.org](http://www.rand.org)

## **EMBARGOED FOR RELEASE**

1 a.m. EDT Thursday  
April 12, 2007

وجدت دراسة لمؤسسة راند أن دولة قطر قد نجحت في إعادة تصميم النظام التعليمي

جاء في تقرير جديد صدر عن مؤسسة راند مؤخرا بأن دولة قطر نجحت في غضون سنوات قليلة بتطوير نظامها التعليمي الشامل بحيث تم إضفاء العديد من الخصائص الجديدة إلى النظام مثل استقلالية المدارس والتنوع في المنهاج التعليمي وتوفير الخيارات لأولياء الأمور وإجراءات المساءلة.

وتماشيا مع الإجراءات الطموحة الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد ، طلبت دولة قطر من مؤسسة راند غير الربحي التي تعنى بالأبحاث إجراء دراسة لوضع نظام التعليم وتقديم توصيات لتحسينه. وقد ورد في التقرير وصف للمرحلة الأولى من المشروع التي تم خلال الفترة بين 2001 و2004 حين افتتح الفوج الأول من المدارس المستقلة.

وقد قال السيد تشارلز غولدمان المدير المشارك في وحدة التعليم التابعة لمؤسسة راند والتي قامت بإنجاز المشروع الممول بموجب عقد مع دولة قطر: "لقد بينت الدراسة التي أنجزناها بأن تطوير التعليم تطويرا كبيرا عملية ممكنة في حال كانت البلاد تتمتع بالعزيمة السياسية والموارد الكافية."

وأضاف السيد غولدمان بقوله: "من الممكن جدا أن ننزع من قطاع التعليم خاصية المركزية وأن نغرز فيها مميزات تعدد الخيارات لأولياء الأمور والمساءلة للمدارس وذلك مع مراعاة واحترام التقاليد الثقافية والدينية."

تم التعاون ما بين كل من مؤسسة راند و مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع لإنشاء معهد راند- قطر للسياسات ومقرها مدينة الدوحة عاصمة دولة قطر. وتعتبر حرم صاحب السمو أمير دولة قطر، صاحبة السمو الشيخه موزة بنت ناصر المسند رئيس مجلس ادارة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع والرئيس المشارك لادارة معهد راند-قطر للسياسات.

قالت صاحبة السمو "لقد عمل فريقنا المكون من الآباء و الطلاب و المدرسين، والاداريين و مستشاري التعليم بجد وأجتهاد لعمل تغيير حقيقي في قطاع التعليم في دولة قطر." "ونقدر بشده ماقدمته لنا مؤسسة راند من الدعم والخبرة في تطبيق مشاريعنا الإصلاحية. ونحن فخورين بإنجاز اتنا المشتركة في بناء نماذج حديثه من التعليم المميز."

وفي الفترة الزمنية التي باشرت مؤسسة راند دراستها هذه ، كان عدد السكان في قطر يبلغ 885 ألف نسمة يشكل الأطفال الملتحقين بالمدارس 100 ألف منهم. وقد كان ثلثا هؤلاء الطلاب منتسبين إلى مدارس مموّلة حكوميا وتتولى إدارتها وزارة التربية والتعليم فيما كان الباقون في مدارس خاصة تتفاوت مستوياتها وجودة تعليمها.

وعلى الرغم من شعور الحماس لدى العديد من أساتذة الوزارة ورغبتهم في التغيير إلا أن المنهاج التعليمي كان قائماً في أغلبه على التحفيظ والتلقين. ولم يكن النظام قادراً على تقييم أداء المدارس بالشكل المناسب كما كان الأساتذة يتقاضون مرتبات منخفضة ومباني بعض المدارس لم تكن في حالة جيدة.

اقترح الخبراء في مؤسسة راند عدداً من النماذج التعليمية القابلة للتطبيق. ولكن الحكومة القطرية اختارت نموذجاً يتضمن معايير معتمدة دولياً للمنهاج، ومدارس مستقلة تمولها الحكومة، وتطبيق إجراءات المساءلة على المدارس، والتنوع في الخطط التعليمية، وتوفير الخيارات المتعددة لأولياء الأمور.

ويشير باحثي مؤسسة راند بأن دولة قطر تحتاج لعشر سنوات لكي تستكشف التأثيرات الكاملة لهذه التغييرات. ولكن القطريين حققوا منذ سنة 2002 تقدماً كبيراً حيث أنهم قاموا بوضع معايير أكاديمية جديدة للغة العربية والإنجليزية والرياضيات والعلوم وتم اختبار كافة الطلاب تقريباً بناءً على هذه المعايير. ومن جهة أخرى، التحق حوالي نصف الطلاب الممولين من الحكومة في مدارس مستقلة تعتبر الطالب مركز التعليم خصصت لها منشآت ومباني جديدة ومحسنة.

ويقول غولدمان بأن منهاج اللغة العربية الجديد على وجه الخصوص يتميز بمقاربة قائمة على المعايير يتم بموجبها تعليم اللغة العربية على أنها لغة أم مرنة باستخدام مجموعه من النصوص الدينية والعلمية مما يجعل هذه المقاربة مميزة في منطقة الخليج.

وقد جاء في التقرير أيضاً بأن "قطر حصلت نتيجة لعملية التطوير على مجموعة من المعايير الشاملة لكافة المراحل الدراسية يتم قياسها استناداً إلى أفضل المعايير في العالم".

وبهذا حصل المدرسون في المدارس المستقلة الجديدة على التدريب وابتأوا أكثر استعداداً من قبل. وعلى الرغم من أنه يفرض على المدارس احترام وتلبية معايير المحتوى والأداء إلا أنه يترك لها حرية اختيار الكتب المدرسية وطرائق التعليم وبرنامج الدروس وذلك تشجيعاً وتعزيزاً للتنوع في المدارس. ويحصل أولياء الأمور لأول مرة على تقارير عن الأداء المدرسي لكون ذلك يساعد، وفقاً لمحللي راند، في حفز المزيد من التطوير بما أن أولياء الأمور يختارون المدرسة الأكثر ملاءمة مع احتياجات أبنائهم.

ويضيف غولدمان أيضاً بأنه "صحيح أن التطوير لا يزال في مراحله الأولى إلا أن المؤشرات التي حصلنا عليها حتى تاريخ اليوم واعدة جداً. فإجراءات تقييم الطلاب والمدارس هي الأولى من نوعها في المنطقة العربية وإننا نتوقع أن يؤدي استخدام هذه البيانات إلى إدخال المزيد من التحسينات إلى المدارس سنة بعد سنة".

فتحت العديد من المدارس المستقلة وأصبحت قائمة الانتظار لديهم طويلة. ويختلف المواد التي تركز عليها المدارس فمنها من يركز على الرياضيات والعلوم فيما يشدد غيرها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم الصحية أو التكنولوجيا الصناعية.

فرضت بعض التغييرات على القطريين تعديل توقعاتهم فالعديد من أولياء الأمور كانوا قلقين في البداية عندما أبدى أطفالهم محبتهم للمدارس المستقلة وعزوا ذلك إلى سهولة المنهاج الأكاديمي في هذه المدارس. أما اليوم فقد ثبت لهم أن هذه المحبة ناتجة عن أن نظام التعلم في هذه المدارس محوراً للطلاب وفقاً لما قاله غولدمان.

تضمنت عملية تطوير التعليم استحداث ثلاث هيئات حكومية جديدة. وقد كان المجلس الأعلى للتعليم مسؤولاً عن صياغة سياسة التعليم الوطنية فيما ألقى على عاتق هيئة التعليم مهمة الإشراف على المدارس المستقلة وتحديد مخصصاتهم بالإضافة إلى تحديد مناهج المعيار الوطني في اللغة العربية والرياضيات والعلوم والإنجليزية ووضع برنامج تدريبي للمدرسين. أما هيئة التقييم فتراقب أداء الطلاب والمدارس الخاصة والحكومية على حد سواء.

وافتحنت هيئة التعليم في خريف سنة 2004 اثنتي عشرة مدرسة مستقلة تم اختيارها من أصل 160 طلب. وأضيفت إلى هذا العدد سنة 2005 إحدى عشرة مدرسة مستقلة إضافية فيما بلغ عدد المدارس المفتحة السنة المنصرمة ثلاث عشرة مدرسة. وبات عدد المدارس المستقلة اليوم 46 مدرسة مستقلة يمكن لأولياء الأمور الاختيار بينها وبين مدارس الوزارة.

على الرغم من أن نظام تطوير التعليم الشامل في قطر قد حقق تقدماً كبيراً إلا أن فريق مؤسسة راند الذي يواصل التعاون مع الحكومة القطرية ويقدم التوصيات لتحسين نظام التعليم ينصح باتباع التوجهات الأربع التالية الرامية إلى تعزيز عملية التطوير:

- زيادة عدد المدرّسين القطريين المتدربين وفقا لمعايير المناهج علاوة على موظفي الهيئة الذي يتدربون أيضا على إدارة عملية التطوير.
- مواصلة تعزيز المبادئ الأساسية لعملية التطوير وهي الاستقلالية والمساءلة والتنوع والاختيار.
- زيادة عدد المدارس العالية المستوى التي يديرها مديرون كفؤين بغض النظر عن جنسياتهم.
- إدراج عملية التعليم ضمن سياسات اجتماعية أوسع نطاقا. فعلى سبيل المثال يوفر نظام الخدمة المدنية وظائف مضمونة ولكنه لا يتضمن ما يكفي من الحوافز لتشجيع الاساتذة على التميز في عملهم.

يقول غولدمان أيضا بأن عملية تطوير التعليم في قطر يمكن أن تستخدم مثالا للمربين في الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي تريد أن يتم إعادة تنظيم مدارسها والمعاهد التي تقوم بدعم تلك المدارس بشكل كبير وفي فترة زمنية قصيرة. أما مسببات النجاح فهي برأيه الاتفاق على مجموعة واضحة من الإرشادات والتخطيط لعملية التطبيق مسبقا ومن ثم احترام المعايير بحذافيرها خلال التطبيق.

ويذكر من العاملين في هذه الدراسة كل من كاثرين أوغستين وغايل زيلمان وجبري رايان وكاتلين سناز ولؤي كونستانت وهم جميعهم من موظفي مؤسسة راند. أما دومينيك بروير فعمل سابقا في معهد راند وبات اليوم أستاذ التربية والاقتصاد والسياسة في كلية روسيه للتعليم في جامعة جنوب كاليفورنيا.

تجري وحدة التعليم في مؤسسة راند أبحاثا وتحليلات حول مجموعة من الموضوعات بما فيها عملية تطوير المدارس وتقييم التعليم والمساءلة والتوجهات الملحوظة لدى المدرسين وتدريب الاساتذة.

تجدون نسخة عن تقرير "التعليم لمرحلة جديدة: تصميم وتطبيق عملية تطوير التعليم الشامل في قطر" على الموقع الإلكتروني الخاص بمؤسسة راند [www.rand.org](http://www.rand.org).

###

مؤسسة راند منظمة أبحاث غير ربحية توفر التحليل الموضوعي والحلول الفعالة للتحديات التي يواجهها القطاعين الخاص والعام في دول العالم. للحصول على تنبيه بأحدث المستجدات، يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى

<http://www.rand.org/publications/email.html>